

تحليل وتقييم الاستدامة المالية في العراق

للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١

محسن حسن محمد طالب دكتورا في قسم الاقتصاد كلية
الادارة والاقتصاد جامعة الموصل لقب العلمي مدرس مساعد
متعين بجامعة دهوك التقنية

أ.د. هاشم محمد عبدالله العركوب استاذ جامعة الموصل كلية
الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد لقب العلمي استاذ
Analysis and Assessment of the Financial Sustainability in
Iraq
During The Period (2000-2021)
Hashm Mohammed Abdulla ALarkub
Muhsin Hasan Mohammed Email
Muhsin.mohammed@dpu.edu.krd

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، وذلك باستخدام مؤشرات متنوعة للتنمية المالية والمعطيات المالية ذات الصلة. أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف في استدامة المالية، وذلك نتيجة ارتباط الإيرادات العامة بالنفط وتأثرها بالصدمات النفطية، مثل انخفاض الطلب على النفط وانتشار جائحة كوفيد-١٩. وقد تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة، خاصة اعتباراً من مارس ٢٠٢٠. توصي الدراسة بوضع نموذج اقتصادي جديد في العراق يضمن التمويل المستدام للاقتصاد عن طريق زيادة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة. تعتبر كلمات المفاتيح المستخدمة في الدراسة هي: استدامة مالية، دين عام، عجز موازنة.

Abstract:

The study aimed to assess and analyse the extent to which the Iraq economy are able to achieve financial sustainability, using various financial sustainability indicators for 2000-2020 and financial data. The results of the study found that Iraqi economy suffers from the fragility of financial sustainability because of its public revenues association with petroleum revenues and its impact on oil shocks, the latest of which is the double shock of the low demand and the spread of the epidemic of Corona Coved 19 and the losses were very large, especially since the beginning of March 2020. The research recommends finding a new Iraqi economic model that ensures the economy's permanent financing through increasing ordinary tax to cover public expenses. **Keywords:** financial sustainability; public debt; fiscal deficit.

١. مقدمة:

على مدى العقود الماضية، انعكست تقلبات أسعار النفط الخام، وبشكل متكرر على دورات الازدهار والكساد في معظم البلدان النفطية، فالتذبذبات الحادة التي شهدتها أسواق النفط الدولية مؤخراً عززت من دور السياسة المالية في امتصاص وتلطيف حدة الصدمات النفطية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط، حيث كان آخر هذه الصدمات المزبوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا- كوفيد ١٩ - ، وكانت الخسائر كبيرة جداً ، خاصة منذ بداية شهر مارس ٢٠٢٠ ، حيث سجل سعر الخام العراقي ما قدر ب ٦٤.٦ دولار أمريكي للبرميل في شهر يناير ٢٠٢٠ لينخفض إلى ٣١.٢٩ دولار أمريكي في شهر مارس ٢٠٢٠ في هذا السياق، يشكل تقييم وتحليل استدامة المالية العامة قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة وتنمية الاقتصاد ، إذ تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتسوية نفقاتها، بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك أصبح البحث في مؤشراتها من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، ومتانة السياسة المالية المنتهجة من جهة ثانية. تعتبر العراق من ضمن الدول النفطية التي يحتل فيها النفط مكانة هامة في اقتصادها، حيث يساهم في تركيبة الناتج المحلي الخام بحوالي ٩٥% كمتوسط للفترة الممتدة بين سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٩ ، كما أنه يمثل ما يقارب ٩٧.٣٩% من الصادرات ، بالمقابل عرفت النفقات العمومية علماً أن هذه النفقات يتم تمويلها بحوالي ٩٥% من الإيرادات النفطية ، وهذا كنسبة متوسطة من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١ ، وهو ما يرفع من حجم التحدي لتحقيق استدامة مالية في سبيل مواصلة جهود التنمية الاقتصادية. تمثل عملية تقييم وتحليل الاستدامة المالية في العراق أمر بالغ وإعطاء فعالية للسياسة المالية خصوصاً مع ما تشهده الموازنة العامة من انخفاض لإيراداتها وتقلبات مستمرة تتناب الأسواق الدولية لأسعار النفط ، ويرجح أن تستمر المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترات طويلة مما يحتم على العراق أن تجري تعديلات على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة أوضاع المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق استدامة مالية في ظل تنامي العجز الموازني ؟

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- ما مدى تأثير نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على تحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢١).
- ما مدى تأثير نسبة العجز الموازنة على تحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢١).

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى البحث في تحليل وتقييم الاستدامة المالية في العراق للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢١ في ظل تقلبات أسعار النفط ، ومدى قدرة الحكومة العراقية على تحقيقه الاستدامة المالية ، والخروج بمقترحات من شأنها تعزيز الاستدامة المالية بالعراق.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الإطار النظري للاستدامة المالية وتحليل مؤشراتته في العراق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ ، وهذا انطلاقاً من إحصاءات المصراحة بها من طرف وزارة المالية العراقية لعدة مجاميع اقتصادية.

٢. الدراسات السابقة:

١. دراسة (كاظم، ٢٠١٦) بعنوان (تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣): انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: لم تكن لوفرة الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية دور في استدامة الوضع المالي في العراق، بسبب عدم إدارة تلك الموارد بكفاءة عالية. حيث قامت الدراسة بتحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية، واستخدمت أسلوب المنهج الاستقرائي والاستنتاجي، رافقه الاستعانة بالأسلوب التحليلي الكمي الذي استند إلى متغيرين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة على بيانات سنوية غطت المدة (١٩٩٠-٢٠١٣). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى العام، وأصبحت مستقرة بعد استخدام المعالجات الرياضية للوصول إلى سلسلة مستقرة من خلال أخذ الفرق الأول للوغارتم الطبيعي للسلسلة. كما أشارت طريقة (Johansen-Jealous) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة، وأظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة كمؤشر للاستدامة المالية. وخلصت الدراسة بجملة من التوصيات، أهمها العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال تغيير إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنوع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية الأخرى.

٢. دراسة (صفوت وحسين، ٢٠١٧) بعنوان (ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق): هدف البحث إلى دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية والمالية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) والتي تؤثر في الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي. حيث وجد أن اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة تعمل على رفع كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة مع مراعاة المفاضلة في الأولويات بين أوجه الإنفاق العام ومجالاته. وهذا بدوره سيسهم في تقليل العبء المالي للحكومة ورفع مردودية النفقة العامة، ومن ثم تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة، وكل هذا من شأنه يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي تسعى إليها الحكومة في الرفع من رفاهية الفرد والمجتمع. كما توصلت الدراسة إلى أن إبراز أهمية ترشيد الإنفاق العام من شأنه أن يعمل على ضمان الاستدامة المالية عبر الالتزام بقواعد وبرامج معينة من قبل الحكومة. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من خبرات المؤسسات المالية الدولية وتجارب الدول المتقدمة في مجال ترشيد الإنفاق العام بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق آليات ذات فعالية عالية.

٣. دراسة (آل طعمة والشمري، ٢٠١٨) بعنوان (الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق): ناقشت هذه الدراسة اتجاه الاستدامة المالية في اقتصاد العراق النفطي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) ومدى تأثير تراكم الدين العام في معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي. ولهذا الغرض استعانت الدراسة بالنماذج القياسية الحديثة للتحقق من فرضية البحث المتمثلة بأن البلدان النفطية ومنها العراق قادرة على تحقيق الاستدامة المالية في الأمد المتوسط والطويل اعتماداً على قدراتها الإنتاجية والتصديرية للنفط الخام مما يحد من مخاطر الديون المتراكمة على آفاق النمو والاستقرار الاقتصادي. وأفصحت نتائج الدراسة المتمثلة باختبار (ديكي فولر الموسع) عن استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، في حين بينت نتائج اختبار (جوهانسن) للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات الحكومية، مما يعني تحقق الاستدامة المالية في اقتصاد العراق النفطي في الأمد المتوسط والطويل. واقترحت الدراسة تعزيز الشفافية عبر إدخال تحسينات على معايير الإفصاح عن بيانات المالية العامة، بغية توسيع نطاق التغطية المؤسسية لتقارير المالية العامة والإلمام بنطاق أوسع من التدفقات والأصول والخصوم، وإدراج معايير جديدة لتنبؤات المالية العامة وإدارة المخاطر.

٤. دراسة (بني لام، ٢٠١٨) بعنوان (الاستدامة المالية وآثرها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٦) استهدف البحث قياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق، وللتحقق من ذلك، أجرى الباحث عملية التحليل الكمي لمتغيرات البحث، وتم إثبات أن الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والفجوة الضريبية يمتلكان التأثير الأكبر في النمو الاقتصادي في

العراق خلال المدة المبحوثة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، إذ بلغ معامل التحديد لهما (٠.٧٥). وتوصل البحث إلى أنه لا يمكن التغاضي عن التداخل بين متغيرات الاستدامة المالية وهذا ما يخلق حالة يُطلق عليها إحصائياً بالارتباط الذاتي، وهذا بحد ذاته موضوع واسع ومادة للبحث العلمي، وقبول هذا الاستنتاج بتوصية مفادها أنه من المهم وضع معايير محددة ومتغيرات واضحة للاستدامة المالية وهذا يقع ضمن مسؤوليات الأكاديميين، وذلك عن طريق استمرار البحث في هذا الموضوع.

٥. **دراسة (راضي وآخرون، ٢٠١٨) بعنوان (تحليل الاستدامة المالية في العراق) أتت أهمية الدراسة هذه من أن التحديات التي تواجه أغلب الدول النامية تتمثل بعدم استمرار تدفق مواردها المالية لتمويل الموازنة مما يخلق عجزاً فيها، لذا لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحقيق الموازنة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الأجلين المتوسط والطويل لتحقيق المزيج الأمثل بينهما. وهدفت الدراسة إلى تبيان أهمية الاستدامة المالية وإلى تحليل الموازنة العامة في العراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٥). أما أبرز استنتاجاتها، فهي عند تطبيق القواعد المالية على مستوى العراق اتضح أنها إيجابية عدا السنتين (٢٠٠٩) و (٢٠١٣) وترجع المؤشرات الإيجابية إلى الوفرة النفطية التي لم تُستغل بشكل جيد. في حين اقترح الباحثون أن يكون هناك ضبط في إعداد الموازنة، لكونها تُعد بعجز كبير وتنتهي بفائض مما يدل على أن الموازنة لا تمت إلى الأسس العلمية وإلى متطلبات الاقتصاد وإلى إمكانيات التنفيذ بصلة.**

٦. **دراسة (النعمي والباشا، ٢٠١٨) بعنوان (أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة):**

تبرز مشكلة البحث في أن هناك مشكلات ترتبط بإعداد الموازنة العامة للدولة في ظل عدم استعمال الاستدامة المالية في إعداد الموازنة، وهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الاستدامة المالية وبيان أثرها في الحد من المشكلات الخاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة، وقد تم تطبيق البحث من خلال استقصاء آراء عينة من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا ومجموعة من مراقبي الحسابات. وقد كانت أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، هي أن تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون، وإن الاستدامة تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة. أما أهم التوصيات التي تم التوصل إليها، فتتمثل بضرورة نشر الوعي حول أهمية الاستدامة المالية وبيان دورها في إعداد الموازنة العامة للدولة، وضرورة العمل على تقييم مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ سياساتها الاقتصادية دون التعرض لحالات التعثر والعجز المالي عند السداد وفقاً للاستدامة المالية.

٧. **دراسة (إسماعيل وهذال، ٢٠١٩) بعنوان (تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥) أشارت الدراسة إلى تأثير تقلب الإيرادات النفطية في الدين العام، حيث تم تقييم هذا التأثير عن طريق مؤشرات استدامة الدين والمؤشرات المالية والاقتصادية المُعبّرة عن مخاطر الدين، كما ركز البحث على توضيح مسار الدين العام في العراق وإدارته سواء أكان داخلياً أم خارجياً منه، وأكدت الدراسة على أن هناك علاقة بين الاقتصاد الريعي في العراق ومخاطر الدين العام، والحاجة مُلحة لضرورة العمل على انتهاز فرص نمو أسعار النفط وإنشاء صناديق سيادية لدعم الموازنة عند حدوث العجز، وهذا ما يُقلل حجم المخاطر المستقبلية إذا ما استعملت أداة الدين العام في حل مشكلة اختلال الموازنة، ومن ثم ستحافظ على حجم الدين القابل للاستدامة.**

٨. **دراسة (اليساري والحسناوي، ٢٠١٩) بعنوان (تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦) تناولت الدراسة معالجة المشكلة المتمثلة (في ظل تنامي العجز وتزايد الدين العام: هل للاقتصاد العراقي قدرة على تحقيق الاستدامة المالية؟)، لذا ركزت الدراسة على فرضية، مفادها أن للاقتصاد العراقي قدرة على تحقيق الاستدامة المالية، وللتحقق من ذلك تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية، فضلاً عن ذلك إن الحدود الزمنية للبحث، تضمنت المدة المعتمدة من سنة (١٩٩٠-٢٠١٦)، وفي الختام تم التوصل إلى نتائج والتي منها تشير جذور الوحدة إلى جميع متغيرات البحث كانت مستقرة عن الفرق الأول، كما أكدت النتائج أيضاً أن النفقات العامة تنمو بمعدل أسرع من الإيرادات العامة (أي الميل أقل من واحد "٠.٩٢")، وهذا ما يدل على عدم قدرة العراق على سداد الديون وإحتواء أعبائها. كما أوصت الدراسة إلى زيادة أهمية الإيرادات الأخرى عن طريق رفع كفاءة المنافذ الحدودية وجباية الإيرادات الجُمركية بشكل صحيح، فضلاً عن ذلك بناء قاعدة بيانات للخاضعين للضرائب ومحاسبتهم في حالة تهريبهم عن دفعها.**

٣. وصف و تحليل متغيرات البحث

لقد أصبحت قضية الاستدامة المالية من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل، وذلك يُعود إلى الصعوبات التي تُواجهها المالية الدول المدينة ولاسيما الدول النامية كنتيجة طبيعية لتساعد مستوى الدين العام. وخلال العقود الثلاثة الماضية يلحظ أن الاستدامة أصبحت للقطاع العام للمد المتوسطة والطويلة متزايدة مع اعتبارات التوسع، ويُعزى ذلك للضغوط على خدمات القطاع العام، وقد إزدادت خلال القرن الواحد والعشرين

نتيجة تزايد الضغوط. وإن من بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل، هي قضية استدامة السياسة المالية العامة للدول، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها. ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً، لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى بحسب قوة الهيكل المالي للدولة، وديناميكية إيراداتها العامة، وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزاً في الديون القصيرة، أو المتوسطة، أو الطويلة الأجل (محمد وحسين، ٢٠١٦: ١٤٩-١٥٠).

٣- الاستدامة المالية ومؤشراته:

١- مفهوم الاستدامة المالية يعود أصل مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الإيكولوجي (Ecology)، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضةً نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض وقد تم تناول مفهوم الاستدامة بشكل واسع منذ عام (١٩٧٨) والتي ارتبطت بالتنمية الاقتصادية (محمد وعزيز، ٢٠١٩: ١٠٢-١٠٣). ولقد وردت كلمة الاستدامة في قاموس لسان العرب لابن منظور في باب (دوم): دام الشيء، يدوم ويدام وإدامة واستدامة بمعنى: تأنى فيه، وقيل طلب دوامه وأدومه كذلك وأستدمت الأمر إذا تأنيت فيه (ابن منظور، ١٩٦٦: ٢١٣). والاستدامة إصطلاحاً حيث استعملها الفقهاء بمعنى التأنى في الأمر وعدم التعجل فيه، ويرجع إلى هذا المعنى ما قالوا، مثلاً: إنه يشترط في صحة صلاة الجماعة تعيين الإمام ابتداءً كما يشترط ذلك فيها استدامة، ومعنى ذلك أنه يشترط فيها حدوثاً كما يشترط بقاء واستمراراً (حسين، ٢٠١٦: ٣٨-٣٩). والاستدامة بالإنكليزية (Sustainability) كلمة مشتقة من اللاتينية (Sustinere) ولها أكثر من عشرة معانٍ، أهمها: الحفاظ، والدعم، أو التحكم. ويترجمها قاموس (Webster) بأنها to give support أو Sustainance to provide ويعدها القاموس Adjective، أي صفة، فكلمة (Sustainable) تصف التنمية بأنها مدعومة، أو مستندة إلى قوة ما تمنحها الاستمرارية (Webster, 2014: 1).

٢- مؤشرات الاستدامة المالية:

- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Dept / GDP): يُعرّف الدين العام بأنه "الرصيد القائم غير المسدد للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتبة على الحكومة دفعها تسديداً لالتزاماتها" (عبيد، ٢٠١٥: ٥٨). كما يُعرّف أيضاً بأنه "صافي التراكم في عجوزات الموازنة بعد طرح الفائض خلال الزمن". أما (Gruber, 2010: 93) فأشار إلى أن الدين العام هو "خزين يمكن حسابه في نقطة محددة". ويختلف الدين العام عن القرض العام، إذ إن الأخير هو جزء من الأول وإن إنتفقت القروض في أنها دين يقع عبئه على الدولة إلا أنها تختلف إختلافاً كبيراً من الناحية المحاسبية، إذ تظهر القروض مرة في جانب النفقات ومرة أخرى في جانب الإيرادات في الميزانية العامة للدولة (حشيش، ٢٠٠٦: ٢٢٢). والدين العام دائم الارتباط بالعجز الذي هو الفرق بين النفقات والإيرادات في سنة معينة، والعجز الحكومي هو تدفق لا يمكن قياسه إلا خلال مدة معينة (Lieberman & Hall, 2010: 401) ولقد استقرت الأدبيات الاقتصادية على تحديد مفهوم الدين وفقاً للمعايير الدولية كأساس للمقارنة بين الدول المختلفة والذي يعتمد على حساب دين الحكومة العامة المجمع (General Consolidated Government Debt) من خلال تصفية علاقات الدائنية والمديونية على أن يتم تقدير قيمة هذا الدين على أساس إجمالي (Gross Basic) أي دون استبعاد الأصول والأرصدة للوحدات الحكومية طرف الجهات الأخرى (IBP, 2006: 17) أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فهو "مجموعة القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال حقبة زمنية معينة عادةً تكون سنة" (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٠: ١٠٧).

- مؤشر الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي (External Debt / GDP): يربط هذا المؤشر حجم الدين الخارجي بقاعدة الموارد المحلية للدولة، حيث يعكس إمكانية تحويل الإنتاج إلى صادرات، أو بدائل تحل محل الواردات بغير تعويض القدرة على سداد الديون الخارجية.

- مؤشر نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعني نسبة حجم الدين الداخلي إلى النشاط الاقتصادي ومدى قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها لخدمة مديونتها ويتم تحديد هذه النسبة وفق حدود ٢٠٪ كحد الأدنى و ٦٠٪ كاقصى حد ممكن وعندما يصل إلى ٧٠٪ يعبر وضع في حالة خطر

• **مؤشر بويتير (Buiter's Indicators):** يسعى هذا المؤشر إلى قياس الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي، لذلك تم إقترح استعمال مؤشر يعتمد على مفهوم القيمة الصافية للثروة (Net Wealth Value) من قبل (Buiter, 1985)، والذي يُعرف بأنه مجموع الأصول بما فيها الأصول المالية والعينية مطروحاً منه إجمالي الدين العام، والصياغة الرياضية الخاصة بهذا المؤشر هي (Schadler, 1995: 7):

$$(\quad) \quad b_t^* - b_t = (r - q) w_t - b_t \quad \dots \dots \dots$$

إذ إن:

b_t^* : نسبة الدين الأساسي المستدام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

b_t : نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

r : سعر الفائدة الحقيقي.

q : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

w_t : القيمة الصافية للثروة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الموجبة لهذا المؤشر يدل على أن الرصيد الأساسي (الأولي) عند مستوى منخفض للغاية ولا يستطيع تثبيت القيمة الصافية للثروة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهذا المؤشر يعد أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا ما أدت إلى الحفاظ على ثبات القيمة الصافية للثروة. ويُعاب على استخدام هذا المؤشر نتيجةً للمشكلات العديدة المتعلقة بالمنهج والقياس، حيث يترتب على القياس الصحيح للقيمة الصافية للثروة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن تضم عدداً من العناصر التي يصعب إحصاؤها عملياً، فالموجودات التي يجب أن لا تقتصر على الأصول المالية ورأس المال الحقيقي فحسب، بل يجب أن تتضمن كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية، فضلاً عن غيرها التي لا يمكن إحصاؤها، أما الخصوم، فيتم احتساب مكونات الدين العام فضلاً عن القيمة المعدلة بالكامل حسب المخاطر لعدد من الخصوم الطارئة والتي يصعب إحصاؤها (الأنتوساي، ٢٠١٠: ١٨-١٩).

- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية:

١- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Dept / GDP)

هو معيار مستخدم في اغلب المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف حيث يمكن قياس هذا المؤشر من خلال مقارنة معدل نمو الدين العام مع معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لمعرفة قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الدين العام ، يعتبر معيار ملائم لبيان القدرة على خدمة الديون دون ان يؤثر على معدل النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، ويجب ان تكون النسبة اقل من ١٠٠٪ (راضي و كاظم ، ٢٠١٨ ، ص ١٧-٣٤). عاودت نسبة الدين العام بالانخفاض في عام ٢٠٠١ و بلغت (١٤٦.٦ ٪) ، الا انها بقيت مرتفعة مما يؤثر وجود قصور واضح في الإيرادات العامة بسبب عدم كفاية الإيرادات النفطية لمحدودية الصادرات النفطية وفقاً لمذكرة التفاهم بالإضافة الى ضعف الدور التمويلي للضرائب، أما السنوات التالية فلقد شهدت انخفاض نسبي في نسبة الإصدار النقدي الجديد في الإيرادات العامة جدول (١) يبين نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	قيمة الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج
٢٠٠٠	٢٦١٢٩٠٥,٧٨	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	٥,٢٠٪
٢٠٠١	٣٥٨٢١٧٠,٤٤	٤١٣١٤٥٦٨,٥	٨,٦٧٪
٢٠٠٢	٤٨٣٠٣٢٦,٦٣	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	١١,٧٧٪
٢٠٠٣	٢٠٨٧٩٠٧٢٠	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٧٠,٧١٪
٢٠٠٤	١٨٠٤٢١٦٨٨	٥٣٢٣٥٣٥٩	٣٣٨,٩١٪

٢٠٠٥	١١٩٨٣٤٧٦٣	٧٣٥٣٣٥٩٩	٪١٦٢,٩٧
٢٠٠٦	١١٥٢٢٠٠٢١	٩٥٥٨٧٩٥٥	٪١٢٥,٣٧
٢٠٠٧	٩٨٠٦٤٧٠٥	١١١٤٥٥٨١٣	٪١٠٣,٣٨
٢٠٠٨	٨٠٧٦٣٤٢٨	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٪٦٢,٤٥
٢٠٠٩	٨٣٧٨٠٧٥٧	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٪٦١,٨٢
٢٠١٠	٧٥٩٠١٢٢٦	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٪٥١,٧٠
٢٠١١	٧٩١٢٩٢٤٩	٢١٧٣٢٧١٠٧	٪٣٤,٩٢
٢٠١٢	٧٣٨٣٢٧١٥	٢٥٤٢٥٥٤٩١	٪٢٩,٠٤
٢٠١٣	٧٢٧٢١٩٠٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٪٢٦,٥٨
٢٠١٤	٧٦٣٨٦٦٢١	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٪٢٨,٦٨
٢٠١٥	١٠٠٢٧٢١٠٣	١٩٤٦٨٠٩٧٢	٪٥١,٥١
٢٠١٦	١١٨٢٨٦٩٧٩	١٩٦٩٢٤١٤٢	٪٦٠,٠٧
٢٠١٧	١٢٥٤٢١٤٢٠	٢٥٥٧٢٢٣٦٧	٪٤٩,٠٥
٢٠١٨	١٤٢٩٨٦٧٥٢	٢٥١٠٦٤٤٨٠	٪٥٦,٩٥
٢٠١٩	١٥٤٤٠٨١٤٨	٢٧٦١٥٧٨٦٧	٪٥٤
٢٠٢٠	١٥٧٦٩٣٩٠٠	٢١٩٧٦٨٧٩٨	٪٧١,٧٥
٢٠٢١	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٠١٤٣٩٥٣٣	٪٣٤,٨٣

جدول من عمل اباحث بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية والبنك المركزي من خلال شكل اعلاه يبين ارتفاع معدل الديون من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٤ ثم دخلت العراق في مرحلة جديدة من الهيمنة النفطية فقد انخفضت من عام (٢٠٠٤-٢٠٠٧) من ٣٨٨٪ الى ٨٧٪ وهي نسبة تتندر بالخطورة في ظل الاقتصاد العراقي الريعي ظلت هذه الانخفاض متواصل ومستمر الى عام ٢٠٠٨ بلغت هذه النسبة ٥١٪ ، ومن ثم تراجعت صادرات النفط العراقي بسبب ازمة العالمية فارتفعت حجم ديون العارق لتغطية النفقات الجارية في عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٦٤٪ الا انها لم تدم طويلا بدأت بالانخفاض خلال فترة (٢٠١٠-٢٠١٣) من ٤٦٪ الى ٢٦.٨٪ لزيادة صادرات النفطية وارتفاع اسعار الطاقة العالمية مرة اخرى . (صفوت و حسين ، ٢٠١٧ ص ٢٢-٤٣) اعتمدت العراق منذ عام ٢٠٠٨ على الديون الداخلية اكثر من الديون الخارجية وان تراجع حجم ديون الخارجية دليل على تعافي الاقتصاد العراقي (باديس ، حنان ، ٢٠٢١ ، ص ٣١٠-٣٢٣) نتيجة للحرب على داعش ارتفعت ديون العراق مرة اخرى من عام (٢٠١٥ الى عام ٢٠١٨ من ٥١٪ الى ٥٦٪ ثم انخفضت مرة اخرى عام ٢٠١٩ ، الا ان ازمة كوفيد ١٩ اثرت مرة اخرى سلبا على سياسة المالية في العراق فزادت مرة اخرى حجم الديون العراقية الى ٧١٪ في ٢٠٢٠ و ٣٤٪ في ٢٠٢١ حسب السعر الصرف الرسمي (باديس ، حنان ، ٢٠٢١ ، ص ٣١٠-٣٢٣)

٢- مؤشر الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي (External Debt / GDP):

يعتبر هذا مؤشر مهم لحساب استدامة المالية فهي حقيقة ظاهرة تعاني منها اكثر دول نامية ، بلغ حجم الدين الخارجي ١٦٧٧٨٠٦٩٠ مليون دينار أي ٢٧٠١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠ وفق سعر الرسمي اذناك وازدادت الانفاق العسكري العراقي اذناك ففي عام ٢٠٠٢ ارتفعت ديون الخارجي العراقي الى ٣١٧٤٣ مليون دينار ، ثم ارتفعت مرة اخرى عام ٢٠٠٣ لتصل الى اعلى مستوى لها أي بواقع ٢١٤٣١٧١٣٦ مليون دينار وفق سعر الصرف الموازي (راضي و كاظم ، ٢٠١٨ ، ص ١٧-٣٤) ويعد ذا السنة نقطة تغير هيكلي للعراق حيث كان منقطعاً عن العالم الخارجي ولم يحصل أي قروض اخرى بسبب العقوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها ولم يحصل على اية مساعدات الخارجية ولم تقم بجدولة ديونه او خدمة ديونه لذلك تراكمت عليه خدمة اليون والديون الجدول (٢) يبين نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجالي

السنة	قيمة الدين الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الخارجي الى الناتج
٢٠٠٠	٢٧٠١٩	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	٠,٠٥%
٢٠٠١	٢٩٢٨٥	٤١٣١٤٥٦٨,٥	٠,٠٧%
٢٠٠٢	٣١٧٤٣	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	٠,٠٨%
٢٠٠٣	٢٠٣٢٤٧,٠٣٦	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٠,٦٩%
٢٠٠٤	١٧٤٣٦٠٠٠٠	٥٣٢٣٥٣٥٩	٣٢٧,٥٣%
٢٠٠٥	١١٣٢٤٠٨٠٣	٧٣٥٣٣٥٩٩	١٥٤%
٢٠٠٦	١٠٩٥٧٤٦٣١	٩٥٥٨٧٩٥٥	١١٤%
٢٠٠٧	٩٢٨٧٠٠٠٠	١١١٤٥٥٨١٣	٨٣%
٢٠٠٨	٧٦٣٠٧٨٥٩	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٤٨%
٢٠٠٩	٧٥٣٤٦٧٠٨	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٦,٥%
٢٠١٠	٦٦٧٢٠٤٢٠	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٥,٧%
٢٠١١	٧١٦٨٢٣٩٠	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣,٤%
٢٠١٢	٦٧٢٨٥١٩٦	٢٥٤٢٥٥٤٩١	٢,٦%
٢٠١٣	٦٨٤٦٦٣٥٤	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	١,٦%
٢٠١٤	٦٦٨٦٦٦٠٢	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٣,٦%
٢٠١٥	٦٨١٢٩٢٩٨	١٩٤٦٨٠٩٧٢	١٦,٥%
٢٠١٦	٧٠٩٢٤٧٢٨	١٩٦٩٢٤١٤٢	٢٤,١%
٢٠١٧	٧٧٧٤٢٦٢٤	٢٥٥٧٢٢٣٦٧	١٨,٦%
٢٠١٨	١٠١١٦٣٨٣٤	٢٥١٠٦٤٤٨٠	١٦,٧%
٢٠١٩	١٠١٣٥٧٨٧٨	٢٧٦١٥٧٨٦٧	٣٦%
٢٠٢٠	١٠٨٣٥٥٧٠٤	٢١٩٧٦٨٧٩٨	٤٩%
٢٠٢١	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠١٤٣٩٥٣٣	٩%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية والبنك المركزي انخفضت في فترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) الدين الخارجي حيث كانت عام ٢٠٠٤ وصلت الى (١٧٤٣٦٠٠٠٠) مليون دينار وفق سعر الصرف الرسمي نتيجة ارتفاع اسعار النفط و تعافي الاقتصاد العراقي و اطفاء ديونه وانفتاحه على العالم الخارجي توصلت انخفاض الى عام ٢٠١٠ الى (٦٦٧٢٠٤٢٠) مليون دينار ، في هذه الفترة ازدادت القدرة المالية بسبب ارتفاع عوائد النفطية في تعزيز وبناء الاقتصاد القومي ، اما بعد عام ٢٠١١ ارتفعت رصيد الدين الخارجي وبلغ حجمه (٧٣٢٧٥٣٣٢٢) مليون دينار، ومن ثم ارتفعت حجم الديون وتواصلت الى عام ٢٠١٤ نتيجة سوء الادارة المال العام واتساع دائرة الفساد في المؤسسات الحكومية، انعكست تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية وصدماها وكذلك سوء الادارة سلبا على تمويل الموازنة مما ادى الى زيادة مشكلة المديونية المقلقة ولم يقف عند هذه الحد واستمرت المديونية في ارتفاع متواصل وامتزاج الى عام ٢٠١٦ لتصل الى ٧٠٩٢٤٧٢٨ مليون دينار (راضي و كاظم ، ٢٠١٨ ، ص ١٧-٣٤) ان ارتفاع حجم الدين الحكومية خلال فترة الاخيرة (٢٠١٨-٢٠١٠) من المؤشرات المهمة عن وضع المالي غير طبيعي في العراق نتيجة زيادة النفقات التشغيلية وزيادة الانفاق العسكري والاقتراض المفرط من مؤسسات المالية الدولية مما ارتفعت سقف المديونية العراقية ، وسقف المديونية يحدد على اساس نسبة الديون العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد وضع قانون الاتحاد الاوربي على تحديد ٦٠ % من الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مستدامة أي تلك التي يكون لحكومة قدرة على سدائها وعدم تعرضها الى ازمة مالية. ومن اهم اسباب التي ادت الى زيادة ديون الخارجية العراقية هي:-

- ١- الحروب : من اهمها حرب الخليج الثانية و مما الت اليه وحرب تنظيم القاعدة وداعش اثرت بشكل كبير على زيادات مديونية العراق من جهتين ، جهة الاولى هي زيادة الانفاق العسكري ، وجهة الثانية هي قيود الجائرة على الاموال العراق في الخارج.
- ٢- تقلبات في اسعار النفط في الاسواق العالمية وخلق صدمات للسياسة المالية والاعتماد المطلق على الصادرات النفطية لتمويل الموازنة الحكومية.
- ٣- هدر مال العام وسوء الادارة الدين الخارجي لعدم وجود سياسة مالية كفوءة معتمدة على الاداء والبرامج (اليساري والحسناوي ، ٢٠١٨ ، ص ٣٣٠-٣٥٣) عدم توجيه الديون الى مشاريع الانتاجية ذات عوائد المالية العالية ، اذ توجه اغلب القروض الى النفقات التشغيلية كتغطية الرواتب ويشكل تقريبا ٨٠ % من القروض.
- ٣- مؤشر الديون الداخلية على الناتج المحلي الإجمالي (Internal Debt / GDP): تعني نسبة حجم الدين الداخلي الى النشاط الاقتصادي ومدى قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها لخدمة مديونتها ويتم تحديد هذه النسبة وفق حدود ٢٠% كحد الادنى و ٦٠ % كاقصى حد ممكن وعندما يصل الى ٧٠% يعبر وضع في حالة خطريوضح الجدول ادناه حجم الدين الحكومي الداخلي خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠٢١) حيث كان معدل نمو الدين الداخلي اضافة الى الخارجي كان مرتفعا منذ بداية نتيجة تغطية عجز الموازنة بالدين الداخلي وا الخارجي الا ان هذه الزيادة فاقت صناع سياسة المالية العراقية ؤفي عام ٢٠١٥ وتجاوزت امكانيات المتاحة في ظل ظروف السائدة في تلك السنة بسبب الحرب على داعش وتدمير البنية التحتية التي تحتاج الى مبال هائلة لاعادة مادمته الحرب وانخفاض اسعار النفط من جهة اخرى لذلك تعرض العراق الى ازمة المالية او مايسمى ازمة مزدوجة الجدول (٣) يبين حجم الدين الداخلي و الناتج المحلي الاجمالي باسعار الجارية (قيمة بملايين دنانير)

السنة	قيمة الدين الداخلي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الداخلي الى الناتج
٢٠٠٠	٢٥٨٥٨٨٧	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	٥,١٥%
٢٠٠١	٣٥٥٢٨٨٥	٤١٣١٤٥٦٨,٥	٨,٦٠%
٢٠٠٢	٤٧٩٨٥٨٤	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	١١,٧٠%
٢٠٠٣	٥٥٤٣٦٨٤	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	١٨,٧٤%
٢٠٠٤	٦٠٦١٦٨٨	٥٣٢٣٥٣٥٩	١١,٣٩%
٢٠٠٥	٦٥٩٣٩٦٠	٧٣٥٣٣٥٩٩	٨,٩٧%
٢٠٠٦	٥٦٤٥٣٩٠	٩٥٥٨٧٩٥٥	٥,٩١%
٢٠٠٧	٥١٩٤٧٠٥	١١١٤٥٥٨١٣	٤,٦٦%
٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٢,٨٤%
٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٦,٤٦%
٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٥,٦٦%
٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣,٤٣%
٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩	٢٥٤٢٥٥٤٩١	٢,٥٨%
٢٠١٣	٤٢٥٥٥٤٩	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	١,٥٦%
٢٠١٤	٩٥٢٠٠١٩	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٣,٥٧%
٢٠١٥	٣٢١٤٢٨٠٥	١٩٤٦٨٠٩٧٢	١٦,٥١%
٢٠١٦	٤٧٣٦٢٢٥١	١٩٦٩٢٤١٤٢	٢٤,٠٥%
٢٠١٧	٤٧٦٧٨٧٩٦	٢٥٥٧٢٢٣٦٧	١٨,٦٤%
٢٠١٨	٤١٨٢٢٩١٨	٢٥١٠٦٤٤٨٠	١٦,٦٦%
٢٠١٩	٤٣٢٢٧١٢٢	٢٧٦١٥٧٨٦٧	١٥,٦٠%
٢٠٢٠	٤٩٣٣٨١٩٦	٢١٩٧٦٨٧٩٨	١٩,٦٧%
٢٠٢١	٧٥٠٠٠٠٠٠	٣٠١٤٣٩٥٣٣	٢٤,٨%

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية والبنك المركزي شهدت ارتفاع نسبة الدين الحكومي الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي تطورات واضحة خلال سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بدأت من ٥% الى ١٨.٧% ثم انخفضت بعد عام ٢٠٠٤ بشكل كبير حيث وصلت الى ٢.٨٤% في عام ٢٠٠٨ انخفضت بعد ذلك الى ادنى مستوى لها في عام ٢٠١٣ نحو ١.٦% وذلك لتحسين وضع الاقتصادي والامني للعراق ونتيجة تعافي الاقتصاد العالمي من ازمة ٢٠٠٨ وارتفاع اسعار النفط . (راضي و كاظم ، ٢٠١٨ ، ص ١٧-٣٤) سجلت في

عام ٢٠١٤ ارتفاعا بنسبة ٣.٤٢٪، ارتفعت هذه النسبة الى ٢٣.٢٣ وذلك بسبب حرب داعش وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي من ٢٦٦٣٣٢٦٥٥ مليون دينار الى ١٩٦٩٢٤١٤٢ مليون دينار نتيجة تقلبات اسعار النفط وانخفاضه الى ٤٥ دولار لبرميل الواحد ، ثم انخفضت مرة اخرى الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٩ بسبب ازمة كوفيد ١٩ الى عام ٢٠٢١ بدأت تحسن مرة اخرى . (راضي و كاظم ، ٢٠١٨ ، ص ١٧-٣٤).

٤- مؤشر بويتير (Buiter's Indicators): وعند تحليل البيانات والناتج التي تم التوصل اليها بحساب قيمة مؤشر Buitter للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) كما في الجدول (٤) نجد ان السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) و (٢٠١٠-٢٠١٣) و (٢٠١٥-٢٠١٦) قد حققت نتائج موجبة وذلك يعني ان قيمة الفائض الأول المستهدف هو اكبر من المتحقق مما يدل على عدم تحقق استدامة مالية ، والسبب في ذلك اننا نجد من بيانات الجدول (٤) ان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل النمو الاقتصادي ، مما يشير الى ارتفاع مستويات العجز الأولي المتحقق الأمر الذي يعني ان على الحكومة اجراء تعديلات واتخاذ التدابير اللازمة في جوهر سياستها المالية لتحقيق فائض متحقق في الموازنة لتغطية نفقاتها واعباء ديونها اما بالنسبة للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠٢١، ٢٠٢٠، ٢٠١٧) فقد كانت النتيجة سالبة مما يدل على وجود استدامة مالية وذلك يعني ومن بيانات الجدول المذكور أن نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي كانت أكبر من نسبة العجز الاول وبالامكان تغطية العجز الاول من تلك الإيرادات جدول (٤) نتائج مؤشر (Buitter) للمدة من (٢٠٢١-٢٠٠٠)

السنة	سعر الفائدة الحقيقي	معدل النمو الحقيقي	الإيرادات الحكومية / GDP	الفائض او العجز GDP/	الفائض او العجز المستهدف GDP/	قيمة المؤشر
2000	1.35	1.4	2.3%	-0.73%	0.13	0.12
2001	-10.05	2.3	3.1%	-1.91%	37.09	37.07
2002	-12.85	-6.9	4.5%	-3.35%	27.25	27.24
2003	-27.25	33.1-	7.3%	0.55%	-42.14	-42.13
2004	-21	54.1	62.0%	1.63%	4656.16	4656.18
2005	-30	4.4	55.1%	19.21%	1892.2	1892.1
2006	-37.2	10.16	51.3%	10.72%	2429.69	2429.63
2007	-10.8	1.38	49.0%	13.97%	609.2	609.1
2008	12.3	6.6	51.1%	13.28%	-291.19	-291.23
2009	9.8	5.8	42.3%	2.02%	-164.92	-165.06
2010	3.6	5.53	42.9%	3.19%	79.8	79.66
2011	0.4	10.21	46.0%	13.97%	469.68	469.79
2012	-0.1	12.61	47.0%	11.44%	598.52	598.58
2013	4.1	7.31	41.6%	2.52%	134.86	134.84
2014	4.4	0.2	39.6%	8.20%	-172.36	-172.28
2015	4.3	4.72	34.1%	-2.02%	13.44	13.44
2016	2.5	13.79	27.6%	-6.43%	304.83	304.83
2017	3.5	3.77-	30.2%	0.72%	-21.83	-21.82
2018	4	2.6	42.4%	10.24%	-12.1	-12.20
2019	4	5.5	39.0%	-1.51%	-13.7	-13.68
2020	5	-12.0	28.8%	-5.86%	-16.4	-16.34
2021	7.5	1.58	36.2%	2.07%	-14.1	-14.12

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية والبنك المركزي نجد ان السنوات التي حققت نتائج موجبة وذلك يعني ان قيمة الفائض الأول المستهدف هو اكبر من المتحقق مما يدل على عدم وجود تحقق استدامة مالية، والعكس صحيح ان السنوات التي حققت نتائج سالبة وذلك يعني ان قيمة الفائض المتحقق هو اكبر من الفائض الأول المستهدف مما يدل على وجود استدامة مالية

ذاتة:

إن الاستدامة المالية تقيس مدى قدرة الدولة على مواصلة سياستها الانفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر نقشف المالي ، ومن خلال تقييم الاستدامة المالية في العراق يتبين أنه مازالت تحديات كبيرة تواجه العراق في سبيل تحقيق استدامة مالية لموازنة الدولة، وانطلاقاً من الدراسة يمكن صياغة النتائج التالية:

-توصلت الدراسة إلى أن الوضع المالي للعراق لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط، ، في حين يمكن تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن متغيرات الاستدامة المالية في العراق (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر العجز الموازي) لا تمتلك القدرة على الاستدامة المالية بشكل منفرد .

- ضمان استدامة مالية للدولة من شأنه تحقيق التنمية المستدامة ، باعتبار أن نفقات ميزانية الدولة تمثل جزء من الإنفاق لا يستهان به في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

-تؤكد نتائج التقييم للاستدامة المالية في العراق للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢١ أن الاقتصاد العراقي مازال لم يحقق استدامته المالية ، باعتبار أن الإيرادات العامة في العراق مازالت مرتبطة بالإيرادات النفطية وبسعر برميل النفط، هذا الأخير يتحدد في الأسواق العالمية للنفط .

-تعتبر السنوات القادمة عن تحدي حقيقي للعراق لتحقيق استدامتها المالية ، وهذا راجع إلى تزايد العجز الموازي من سنة إلى أخرى نتيجة انخفاض سعر برميل النفط .وعليه فالحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتنوع اقتصادها وإيجاد نموذج اقتصادي عراقي جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد، والتخلي عن الارتباط بسعر البرميل الذي يحدد في الأسواق العالمية لا نتحكم فيه .

-العمل على زيادة التحصيل الضريبي حتى تغطي نفقات الفعلية، وذلك من خلال تحسين قطاع الضرائب بإدخال التعديلات والتي تأخرت لعدة سنوات ذلك من أجل إعطاء دفع لتحقيق عدالة ضريبية بين المكلفين بالضرائب .

-التحكم أكبر في إعداد الموازنات وتنفيذ النفقات العمومية من طرف المسيرين وذلك من أجل تلبية الحاجيات الحقيقية والمستدامة للدولة، دون تبذير للمال العام، وإدخال فكرة المسير المسؤول والمحاسبة .

-على المديرية العامة للتقديرات والسياسات والمديرية العامة للموازنة في وزارة المالية الاعتماد على مؤشرات حقيقية وواقعية عند إعداد الموازنة بما يهدف وتحقيق استدامة مالية .

المصادر:

١. وزارة المالية ، وزارة التخطيط اعداد موازنة ٢٠٠٤.
٢. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية ٢٠٠٦.
٣. الأنتوساي، (٢٠١٠)، المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، مؤشرات الدين العام، مؤتمر الأنتوساي، جوهانسبرغ.
٤. إبن منظور، محمد بن مكرم، (١٩٦٦)، لسان العرب، ط ٢، دار المعارف، الكويت.
٥. حسين، عبدالرزاق عزيز، (٢٠١٦)، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات الريفية لدول مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٦. إسماعيل، ميثم العيبي، وهذال، أحمد حامد جمعة، (٢٠١٩)، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٥، العدد ١١٣، العراق.
٧. باديس ، حنان ، رضاني محمد ، حراث حنان ، ٢٠٢١، اختبار العلاقة السببية بين استدامة المالية العامة واسعار الصرف الحقيقية لدول العربية (جزائر ، العراق ، السعودية) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، صالعدد ١٢٩ ص ٣١٠-٣٢٣.
٨. صفوت، عمرو هشام محمد، وحسين، عماد حسن، (٢٠١٧)، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد ١، العدد ٢٥، آذار، العراق.
٩. عبيد، باسم خميس، (٢٠١٧)، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ٩٦، العراق.
١٠. كاظم، أحمد صالح حسن، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٤، العراق.

١١. محمد، شيماء فاضل، وعزيز، خليل إسماعيل، (٢٠١٩)، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) باستخدام أنموذج (VRA)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٧، العراق.

١٢. محمد، عمرو هشام، وحسين، عماد حسن، (٢٠١٦)، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٥، العراق.

١٣. النعيمي، مقداد أحمد، والباشا، عادل صبحي عبدالقادر، (٢٠١٨)، أثر إستعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، المجلد ١، العدد ١٣، العراق.

14. International Budget Project, (2006), more public information needed to hold government to account, open budget Survey, <https://www.internationalbudget.org>.

15. Schadler, S., (1995), IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements, Part II: Background papers, Vol. 2, September, ISSN: 0251-6365, International monetary fund, Washington, USA.

16. Gruber, J., (2010), Public Finance and Public Policy, 3rd Edition, Worth Published, New York, USA.

17. Lieberman, M., & Hall, R., (2010), Microeconomics: principles and applications, 4th edition, McGraw-Hill, New York, USA.

18. Webster, Merriam-Webster. Available at: <http://www.merriam-webster.com>.